الأمم المتحدة

AS

الجمعية العامة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/47/441
S/24559
15 September 1992

ORIGINAL : ARABIC

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البنـــود ٣٠ و ٣٥ و ٤٦ و ٥٥ و ٦٠ و ٦١ و ٨٢ و ١٣١ مـن جـــدول الأعمال المؤقت*
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
إنشـاء منطقـة خالية من الأسلحـة النوويـة في منطقة الشرق الأوسط
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية
نزع السلاح العام الكامل
التعـاون الدولي مـن أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية
تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين

مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

رسالـة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجهـة الى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

أرفق لكم طيه نص البيان الصادر عن المجلس الـوزاري لمجلس التعاون لـدول الخليج

* A/47/150 .

92-43942 150992 150992 150992

العربية في دورته الرابعة والأربعين ، والذي عقد يومي الثلاثاء والأربعاء ١١ و ١٢ ربيع الأول ١٤١٣هـ الموافق ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ م في مدينة جدة برئاسة معالي الشيخ سالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية (انظر المرفق) .

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٣٠ و ٣٥ و ٤٦ و ٥٥ و ٦٠ و ٦١ و ٨٢ و ١٣١ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم

مرفق

بيان صادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الرابعة والأربعين ، المعقودة في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

عقد المجلس الوزاري دورته الرابعة والأربعين يومي الثلاثاء والأربعاء ١١ و ١٢ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ الموافق ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ م في مدينة جدة برئاسة معالي الشيخ سالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت وبحضور أصحاب السمو والمعالي :

- معالي الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة

- معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة
وزير خارجية دولة البحرين

- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية

- معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله
وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان

- معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
وزير خارجية دولة قطر

تدارس المجلس الوزاري المستجدات الإقليمية والدولية ، ولاحظ بقلق بالغ استمرار النظام العراقي في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت وخرق شروط وقف إطلاق النار التي حددها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بمواصلته احتجاز مواطنين كويتين ورعايا دول أخرى ، ومقاطعة أعمال لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق ثم رفضه توصياتها في قرار مجلس الأمن الخاص بذلك ، وكذلك عدم تنفيذه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعملية دفع التعويضات بحكم مسؤوليته القانونية عن الأضرار الناجمة عن عدوانه ، وتباطؤه في إعادة كافة الممتلكات الكويتية ، ومماطلته في إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل .

ويدين المجلس تجدد التصريحات العدائية وتزايد التهديدات التي يطلقها النظام العراقي ضد دولة الكويت ودول مجلس التعاون ، وتهديده الأمن والاستقرار في المنطقة مؤكدا دعمه للكويت ترجمة لمبدأ الأمن الجماعي . كما يعبر المجلس عن ارتياحه لصدور قرار مجلس الأمن ٧٧٣ الذي أكد على ضمان مجلس الأمن لحرمة الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق . ويرى المجلس أن القرار يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة . ويؤكد المجلس مجددا ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه دونما تسويف أو تلاعب أو تجزئة ، وأن يبادر فورا الى إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وفقا للقانون الدولي ولقرار المجلس الخاص بوقف إطلاق النار ، وإنهاء هذه المأساة الإنسانية.

ويجدد المجلس الوزاري تأكيد حرصه الشديد على وحدة العراق وسلامته الإقليمية ، ويحمل النظام العراقي المسؤولية كاملة عن معاناة الشعب العراقي نتيجة سياسات ذلك النظام الخارجة على القانون ورفضه تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية ، ويؤكد المجلس أن إعلان حظر الطيران العراقي جنوب خط العرض ٣٢ يأتي وفقا لقرارات وبيانات مجلس الأمن وفي إطار حرص المجتمع الدولي على وقف عمليات الإبادة التي يمارسها النظام العراقي ضد الشعب العراقي .

ويتابع المجلس بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث فيها ، ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ، ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك ، مشددا على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد ، كما يعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة .

ويعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ، ويرى أن في ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين ، وتعارضا مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران ، واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونبذ اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية .

وإذ يعبر المجلس عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية ، فإنه يؤكد وقوفه التام الى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها

الكاملة على جزيرة أبو موسى ، وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على الجزيرة .

ويتابع المجلس مسيرة مساعي السلام الرامية الى إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي والوصول الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام ، ويرحب باستئناف الأطراف المعنية بالمحادثات الثنائية في واشنطن ، ويجدد تأكيد التزامه بدعم جهـــود السلام المبذولة ، ويشيـــد بالجهود التي يبذلها راعيا مؤتمر السلام ، ويعرب عن تطلعه للتوصل الى حل سلمي عادل وشامل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، بما يضمن انسحابا اسرائيليا من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه فـــي تقرير المصير ، ووضـــع قواعد راسخة لتثبيت الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

ويعبر المجلس عن قلقه العميق وأسفه الشديد لاستمرار معاناة الشعب الصومالي الشقيق نتيجة الحرب الأهلية الدامية التي أدت الى مقتل الكثير من الأبرياء ، أو موتهم جوعا ، خاصة الأطفال والنساء ، وتشريد الآلاف ، ويعرب عن تعاطفه مع أبناء الشعب الصومالي ، ويناشد كافة القوى الوطنية الصومالية حقن الدماء ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة الوطنية ، مؤكدا من جديد وقوف دول مجلس التعاون الى جانب الصومال في محنته المؤلمة ، ومعربا عن أمله في عودة الأمن والاستقرار في ذلك البلد الشقيق ، ويناشد مجلس الأمن تعزيز القوات الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الصومالية .

ويلاحظ المجلس الوزاري بقلق عميق وأسف بالغ استمرار تردي الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة استمرار عدوان ما يسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وخرقها القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وانتهاكاتها لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك ، وإقدام قواتها على ارتكاب أبشع جرائم الإبادة العرقية والإرهاب والتهجير ، ويدين المجلس بشدة عدوان ما يسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، ويطالب مجلس الأمن باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية ، بما فيها استخدام القوة استنادا الى المادة ٤٢ من الفصل السابع لإعادة السلم والأمن الدوليين ، ولإرغام قوى العدوان على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية ومنع إحداث أي تغيير في التركيبة السكانية أو تحقيق أية مكاسب إقليمية ، والحيلولة دون مكافأة المعتدين ، وإرغام القوات الصربية النظاميـــة وغير النظاميـــة على الانسحاب من جمهورية البوسنة والهرسك ، تلك القوات التي تتحمل مسؤولية ما اقترف من جرائم ضد الإنسانية وضرورة ملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم .

ويؤكد المجلس تضامنه التام ووقوفه الى جانب جمهورية البوسنة والهرسك حكومة وشعبا في محنتها المؤلمة ودفاعها البطولي عن سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ، ويشيد المجلس بقرارات مؤتمر لندن وبالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، ويدعو المنظمات الدولية الى الإسهام في تخفيف المعاناة ، والسعي لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر لندن على أساس المبادئ التي وافقت عليها جميع الأطراف ، ويدعو المجتمع الدولي الى اتخاذ موقف موحد وحازم لتنفيذ مقررات مؤتمر لندن ، وتقديم العون المادي والعسكري لجمهورية البوسنة والهرسك لإعانتها على دفع العدوان بما يكفل حق الدفاع الشرعي وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وقطع العلاقات الاقتصادية مع ما يسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٧٥٧ .

ويؤكد المجلس الوزاري عزمه على الإسراع بخطى مسيرة العمل المشترك وفق الأهداف المحددة ، ودفع التعاون نحو آفاق جديدة تلبي طموحات قادة دول المجلس وتتجاوب مع تطلعات شعوبها ، وبما يحقق مزيدا من الترابط والتكامل بين الدول الأعضاء في ظل المسيرة الخيرة لمجلس التعاون .

صدر في مدينة جدة
١٢ ربيع الأول ١٤١٣ هـ
٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ م

- - - - -